

ملحق نظام مصلحة السجون المصرية

مستند ٢٨٨

وزارة الداخلية

مصلحة السجون المصرية

ملحق

نظام مصلحة السجون المصرية

سنة ١٩١٤

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٣

أمر عال

مشتمل على لائحة السجون

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق على لائحة السجون التى تعدلت بالتوالى بناء على الأوامر العالية المؤرخة ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٦ و ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٦ الخاص بالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة البالغ عمرهم أكثر من ستين سنة ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٨٩٣ الذى تعدلت بموجبه المادتان ٣٥ و ٤٤ من قانون العقوبات الخاصتان بتشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ الذى تحدت فيه العقوبات التأديبية التى تتوقع على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الافراج المشروط حيث انه لضرورة جمع وتنقيح القوانين الجارى العمل بها الآن فيما يتعلق بالسجون فى مجموعة واحدة بادخال التعديلات التى دلت عليها التجارب وأوجبها العمل ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

الفصل الأول - ترتيب درجات السجون

مادة ١ - تتكون جميع السجون من حيث الترتيب من الثلاث درجات الآتية :

- (أ) ليمانات .
- (ب) سجون عمومية .
- (ج) « مركزية .

مادة ٢ — تعيين محلات سجون كل درجة من الدرجات المذكورة يكون بقرارات تصدر من ناظر الداخلية ويجعل في كل جهة من الجهات التي فيها محاكم جزئية سجن مركزي وفي الجهات التي فيها محاكم ابتدائية يجعل في كل جهة منها سجن عمومي .

مادة ٣ — كل من حكم عليه نهائيا من الرجال بالأشغال الشاقة ولم يبلغ عمره الستين سنة يقضى عقوبته بالليانات .

مادة ٤ * — يمضى العقوبة في سجن عمومي :

(١) المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد عن الثلاثة أشهر ما لم تكن مدة الحبس الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك بسبب المدة التي قضوها بالحبس الاحتياطي .

(٢) المحكوم عليهم بالسجن .

(٣) النساء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

(٤) الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين بلغوا الستين من عمرهم أو حينما يبلغون هذا السن .

أما من عدا هؤلاء من المحكوم عليهم والأشخاص الذين ينفذ عليهم بالإكراه البدني فيوضعون في سجن مركزي .

ومع ذلك يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان هذا السجن قريبا من مركز النيابة أو المحكمة التي حوكموا أمامها أو إذا لم يكن في السجن المركزي متسع كاف لحبسهم به .

مادة ٥ * — المحبوسون احتياطيا في جنحة أو جنائية يحجزون في محلات تخصص لهم في السجون العمومية والمركزية .

مادة ٦ — يجب أن يكون المسجونون دائما بمعزل تام عن المسجونات وإذا ساعدت محلات السجن فيكون المحكوم عليهم نهائيا بمعزل عن المحبوسين احتياطيا والذين لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد جاوزوها .

الفصل الثاني — اختصاصات النائب العمومي

مادة ٧ — على النائب العمومي بماله من الحق بمقتضى المادة ٢٢ من الأمر العالي الصادر بترتيب المحاكم الأهلية من ملاحظة محلات السجن أن يراقب :

* تمذلت هنا حسب القانون نمرة ٢٦ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣

(أولا) تنفيذ أوامر قاضى التحقيق والنيابة وأحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئنافية بغاية الدقة .

(ثانيا) عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانونى .

(ثالثا) عدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمه قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه بأمرنا هذا .

(رابعا) الاعتناء بملاحظة أعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة .

مادة ٨ — للنائب العمومى الدخول فى كافة محلات السجن فى أى وقت وله أن يسمع شكاوى المسجونين .

مادة ٩ — على مأمور السجن أن يوافق النائب العمومى بجميع ما يطلبه منه من الاستعلامات التى من اختصاصاته .

مادة ١٠ — وللنائب العمومى أن يفحص كافة الدفاتر والأوراق القضائية التى تكون على وفق الأرنيك المصداق عليها منه .

مادة ١١ — وله أن يقدم لناظر الحقانية طلب العفو عن العقوبة أو تخفيفها عن المسجونين الذين يتحقق له استحقاق شمولهم بمراحم الحضرة الفخيمة الخديوية نظرا لأحوال خصوصية .

الفصل الثالث — اختصاصات المفتش العمومى

مادة ١٢ — يعهد الى مفتش عمومى يعين بأمر عال ملاحظة وإدارة كافة السجون ومراقبة جميع مصروفاتها .

مادة ١٣ — مفتش العموم يكون مكلفا بسن نظامات يراعى فيها الحدود المقررة بأمرنا هذا والقوانين ويصدق عليها من ناظر الداخلية وذلك فيما يختص بنظام السجون الداخلى وتعيين المحلات التى يشغلها المسجونون وتوزيع الشغل عليهم وملابسهم وأغذيتهم وحالة المحلات الصحية وترتيب فئات المسجونين وعقوباتهم ومواصلاتهم وزياراتهم وترجيلائهم وكذلك ما يتعلق بواجبات الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال .

الفصل الرابع — واجبات المأمور

مادة ١٤ — يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل ليمان وكل سجن عمومي مأمورا ووكيلا أو جملة وكلاء .

مادة ١٥ — ويجوز تعيين مأمور للسجن المركزي .

وفي حالة عدم تعيين مأمور خصوصي للسجن يعتبر مأمور المركز مأمورا للسجن .

مادة ١٦ — مأمور السجن مسؤول عن تنفيذ أمرنا هذا وجميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون في داخلية سجنه .

وهو تابع للمفتش العمومي فيما يختص بنظام وترتيب السجن الداخلي ويلزمه اتباع التعليمات التي يصدرها إليه .

مادة ١٧ — جميع مستخدمي السجن هم تحت أوامر المأمور وعليهم أن يطيعوه .

مادة ١٨ — المأمور مسؤول شخصيا عن حفظ المسجونين المسلمين لعهدته .

مادة ١٩ — يتخذ المأمور يومية يكتب فيها كل عمل وكل حادثة تقع في السجن صغيرة كانت أو كبيرة ويدون فيها أيضا ملحوظاته الخاصة بسير الجهات الفرعية التابعة لسجنه .

مادة ٢٠ — المأمور مكلف بمسك وحفظ الدفاتر والحسابات والأوراق الأخرى الموكولة لعهدته .

مادة ٢١ — توجد الدفاتر القضائية الآتية في كل سجن :

دفتر عموم المسجونين .

يومية المأمور (المادة ١٩) .

دفتر أمثلة المسجونين (المادة ٤٥) .

» تشغيل المسجونين .

» الجزاءات (المادة ٨٢) .

» المحارير .

الدفتر المعد لتقيد ملحوظات الزائرين بصيغة رسمية (المادة ٤٠) .

وتوجد أيضا دفاتر قضائية أخرى يرى للنائب العمومى لزومها لتنفيذ ما نص بالأمر
العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بإعلان المسجونين وكافة الدفاتر التى يأمر
المفتش العمومى بوجودها .

مادة ٢٢ — مأمور السجن مسؤول عن تنفيذ طلبات الحضور الخاصة بالمسجونين
سواء كانت صادرة من النيابة أو من قاضى التحقيق أو من المحكمة وعن مراعاة ارسالهم
فى اليوم والساعة المحددين .

مادة ٢٣ — يجب عليه إبلاغ النيابة فى الحال عن كل وفاة وكل هروب يحصل
بالسجن وعن كل أمر جنائى يقع من المسجونين أو عليهم وكذا اذا وقع من المسجونين
أو عليهم جنحة وكان ذلك لا يعاقب عليه بمقتضى النصوص المدونة بالفصل الثانى
عشر من أمرنا هذا أو كان العقاب المقرر بمقتضى هذه النصوص يظهر أنه غير كاف .
ويجوز للنيابة أن تتدب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم ويكون للتدب
فى هذه الحالة ما لرجال الضبطية القضائية من السلطة .

مادة ٢٤ — وعلى المأمور أن يجهز فى اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم
أو ورقة معلنة بواسطته ويوقفه على ما تضمنته ومتى أراد المسجون ارسال صورة
الورقة المعلن بها إلى شخص معين فيرسلها المأمور إلى هذا الشخص بموجب موصى عليه .

مادة ٢٥ — ويجب عليه مراقبة تحرير كل تقرير استئناف أو أى تقرير آخر
يريد رفعه المسجون بواسطته بالتطبيق للأداة الثانية من أمرنا الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١
على أورنيك مصدق عليه من النائب العمومى .

ويأخذ تقرير الاستئناف أو أى تقرير ويرسله لقلم كتاب المحكمة التى لها الاختصاص
بعد رصده بالدفتر المختص بذلك بالسجن .

وفى حالة ما اذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة بعيدا عن السجن فيجوز ارسال التقرير
المرفوع من المسجون بالبوستة بخطاب موصى عليه .

الفصل الخامس — واجبات الطبيب

مادة ٢٦ — يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومى لكل يمان
وكل يمن عمومى طبيباً يناط به الأعمال الطبية ويجب عليه اتباع القواعد الآتية
والتعليقات التى تعطى له من المفتش العمومى معتمدة من ناظر الداخلية .

مادة ٢٧ - ويجوز تعيين طبيب للسجن المركزي .
وفي حالة عدم تعيين طبيب يكلف ضابط صحي المركز بأداء أعمال وظيفة طبيب
السجن وفي هذه الحالة لا يكون مكلفا بتنفيذ جميع ما دون هذه الواجبات الا بحسب
ما تستدعيه الحالة .

مادة ٢٨ - يجب عليه زيارة السجن مرة في اليوم أو أكثر من ذلك اذا
اقتضى الحال .

مادة ٢٩ - يجب عليه أن يكشف على كل مسجون عند دخوله السجن
لمعرفة حالة صحته ويعين نوع الشغل الذي يستطيع المسجون أدائه قبل أن يباشره .

مادة ٣٠ - يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يوميا وكل مسجون يشكو
المرض وله أن يأمر بنقل المريض الى الشفخانة أو المستشفى .

مادة ٣١ - يجب عليه أن يزور يوميا كل مسجون موضوع في حجرة حبس
الانفراد .

مادة ٣٢ - يجب عليه أن يعود كل مسجون مرة في الأسبوع على الأقل ليقف
على حالته الصحية وحالة نظافته .

مادة ٣٣ - واذا رأى الطبيب أنه يخشى على صحة أى مسجون بسبب مدة
تسغيله أو بسبب تسغيله في نوع مخصوص من الشغل فيجب أن يعطى للأمر
التعليات اللازمة ليسير على مقتضاها .

مادة ٣٤* - اذا كان المسجون مصابا بخلل في قواه العقلية أو بمرض ينذر
بموته أو كانت حالة أشغال السجن أو نظاماته تقضى بالخطر على حياته أو كان
المسجون بأحد الليانات غير قادر بسبب عاهة مستديمة على أداء أى عمل من الأعمال
المخصصة للحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً الى المفتش
العمومى موضوعاً به تفصيلات الحالة .

وبناء على هذا التقرير يعين كل من ناظرى الداخلية والحقانية طبيباً للكشف على
المسجون ومتى وافق هذان الطبيبان على رأى طبيب السجن يصدر ناظر الداخلية
التعليات التى تستدعيها الحالة ويجوز له بالاتفاق مع ناظر الحقانية أن يأمر بإرسال
المسجون المصاب بخلل في قواه العقلية الى مستشفى المجاذيب أو ينقل المسجون
المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذى أصبح غير قادر على الشغل الى سجن عمومى أو
بالإفراج عن المسجون المصاب بمرض ينذر بالموت .

* تعدلت بمقتضى القانون نمرة ٧ الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩

وعند الاقتضاء يجوز له إلغاء أمر الافراج المنصوص عنه بمقتضى هذه المادة في أى وقت شاء لغاية تاريخ انقضاء العقوبة .

مادة ٣٥ — يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون يحكم عليه اداريا بعقوبة الجلد ليتحقق من أن حالة صحته تساعد على احتمال هذه العقوبة وأن يحضر تنفيذ هذا العقاب .

مادة ٣٦ — على طبيب اللسان أن يخطر المفتش العمومى عن أسماء المسجونين الذين لا يعلم سنهم ولكن يظهر عليهم أنهم يبلغون سن الستين سنة .

مادة ٣٧ — على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل ترحيله الى سجن آخر ولا يجوز ترحيل أى مسجون الى سجن آخر إلا بعد أخذ قرار الطبيب الدال على خلو المسجون من كل مرض يحول دون ترحيله .

مادة ٣٨ — يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل الافراج عنه ولا يجوز الافراج عن مسجون الا بعد تحقق الطبيب من خلوه من كل مرض يضر به بسبب الافراج ويستثنى من ذلك ما اذا كان المسجون هو الذى يطلب الافراج أو عائلته أو أصدقائه .

الفصل السادس — التفتيش

مادة ٣٩ — يعين ناظر الداخلية بقرار يصدر منه لكل سجن مفتشا أو أكثر ويجب على هؤلاء المفتشين أن يزوروا كافة أجزاء السجن ويسمعوا شكاوى المسجونين ويراقبوا نظافة السجن وحالته الصحية وحالته من جهة الأمن ويتحققوا من سير تطبيق اللوائح بوجه عام بوجه الدقة .

وكل ما يظهر من نتائج التفتيش يقدمون عنه التقرير اللازم الى ناظر الداخلية .

مادة ٤٠ — المديرون والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية مباح لهم الدخول في أى وقت في السجن العمومية والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم .

أما رئيس ووكيل محكمة الاستئناف فلهما الحق في زيارة جميع السجنون بدون استثناء ويعد بكل سجن دفتر ليدون به الزائرون المحكى عنهم ما يروونه من الملاحظات .

الفصل السابع

الأوامر التي يجوز بمقتضاها إدخال شخص بالسجن

مادة ٤١ — لا يجوز قبول أى شخص بالسجن أو حبسه به بدون أمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص حسب الأصول المنصوص عنها بالقانون .

مادة ٤٢ — يجب على مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على أصل كل أمر أدخل المسجون بمقتضاه في السجن ثم يعيده للحضر أو لمن أحضر المسجون وتسلم نسخة من هذا الأصل للأمور لحفظها بالسجن .

مادة ٤٣ — عند دخول أى شخص بالسجن لأول مرة يجب تسجيل ملخص أمر حبسه وعلى المحضر أو من أحضر المسجون أن يكون حاضرا وقت التسجيل ثم يضع عليه أمضاءه .

مادة ٤٤ — وفي حالة ترحيل المسجون يرسل معه صورة أمر الحبس الذي حبس بمقتضاه الى السجن المنقول اليه .

الفصل الثامن — قبول المسجونين بالسجن

مادة ٤٥ — يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وكل ما يوجد معه من المنوعات أو المبالغ أو الأشياء ذات القيمة يؤخذ منه (ويدفع من هذه المبالغ والأشياء ما هو مستحق للحكومة على المسجون من المصاريف القضائية وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه وإذا بقي شيء منها يسلم للقيم عليه وإن لم يكن عليه قيم يسلم للوكيل الذي يختاره لذلك) .

مادة ٤٦ — الأشياء التي يخفيها المسجون أو يتمتع عن تسليمها للأمور أو يحتجده في وصولها اليه بالسجن خفية يجوز مصادرتها لجهة الحكومة .

مادة ٤٧ — الملابس التي تكون مع المحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس أكثر من سنة يجوز مصادرتها أو إعدامها كما يجوز أيضا مصادرة أو إعدام ملبوسات كل مسجون يرى أنها مضرّة بالصحة العمومية في داخل السجن .

مادة ٤٨ — المحبوسون احتياطا يترك لهم ملابسهم الخصوصية ما لم يستصوب خلاف ذلك نظرا للاحتياجات الصحية أو دوائى أحوال النظافة .

- مادة ٤٩ — في حال دخول المسجون الى السجن يقرأ عليه بحضور المأمور أو من عينه من قبله ملخص لوائح السجن فيما يتعلق بسير ومعاملة المسجونين .
- مادة ٥٠ — المرأة التي معها أطفال في السن الأول من الطفولية حال دخولها السجن أو التي تضع حملها وهي مسجونة يجوز ابقاء أطفالها معها حتى يكمل لهم سنتان وعندئذ يسلمون الى والدهم أو أقرب أقاربهم وإن لم يكن للأطفال لا أب ولا أقارب فيتخذ المدير أو المحافظ ما يلزم من الاجراءات نحو صيانتهم خارج السجن .

الفصل التاسع — المحبوسون احتياطاً

- مادة ٥١ — يجوز للمحبوسين احتياطاً أن يرسلوا أصحابهم بخطابات في أي وقت وزاروا مرة واحدة في الأسبوع مع مراعاة مانص بالمادتين ٩٨ و ٩٩ من قانون تحقيق الجنايات .
- مادة ٥٢ — يسوغ للحامى مقابلة المسجون بدون حضور أحد بناء على إذن تحريري من النيابة سواء كان معينا للدفاع عنه من قبله أو من المحكمة .
- مادة ٥٣ — وما عدا مانص عنه في المادتين السابقتين يسرى مفعول النصوص الواردة في الفصل العاشر من أمرنا هذا على المسجونين احتياطاً .
- مادة ٥٤ — يجوز للمحبوس أخذ ما يلزمه من الأغذية من كرار السجن بالثمن المحدد لكل صنف كما يجوز له أن يستحضرها من الخارج .
- مادة ٥٥ — يجوز تكليف المحبوسين احتياطاً في كنس وتنظيف أودهم وتنظيف طرقات السجن وعليهم أن يساعدوا فيما يلزم اتخاذه من الاحتياطات الصحية والنظافة ولا يكرهون على أداء أي شغل آخر .
- ويجوز للأمر أن يعافهم من الأشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة قروش صاغ في اليوم .
- مادة ٥٦ — يجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم وحيثذ يعطى لهم حق التخيير في نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ويعطى لهم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل الدخول الى السجن .
- والفوائد الناتجة من أعمالهم تعطى لهم بعد حجب ما يقرره المفتش العمومي من قيمة المنصرف في غذائهم .

مادة ٥٧ — للأمور أن يصرح للحبوس احتياطا بناء على طلبه ومراعاة لعوائده وحالة معيشته بالأحوال الآتية اذا كانت محلات السجن تسمح بذلك .
(أولا) أن يقيم في أودة مخصوصة محتوية على سرير وأثاث لا يوجد في باقى أود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صباغ في اليوم .
(ثانيا) أن يترىض وحده منفردا عن باقى المسجونين .
(ثالثا) أن يستحضر من طرفه جرائد أو أشياء أخرى مروحة للنفس أو أدوات منزلية حسب طلبه .

مادة ٥٨ — وبعامل المحبوسون احتياطا فيما عدا الأحوال المنصوص عنها بالمواد السابقة معاملة المحكوم عليهم بالحبس فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية .

الفصل العاشر — الزيارات والمواصلات

مادة ٥٩ — كل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالأشغال الشاقة وسلك مسلكا حسنا يجوز له الحق في مراسلة أقاربه وأصحابه وطولاء أن يزوره بالسجن وذلك بعد أن يمضى عليه ثلاثة أشهر محبوسا ويستمر حائزا لهذه الامتيازات اذا كان دائما متبعا خطة حسن السلوك وذلك في مواعيد يعينها المفتش العمومى تكون مرة على الأقل في كل شهرين .

مادة ٦٠ — كل مسجون ينقل الى سجن عمومى أو الى ليمان يجوز له مراسلة أقاربه وأصحابه ولهم أن يزوره قبل نقله .

مادة ٦١ * — لا يجوز للسجون فى الأحوال الخارجة عن النصوص المبينة آنفا أن يرسل أصحابه أو يزوره الا بتصريح خاص من المدير أو المحافظ أو المفتش العام على أنه يجوز للحكوم عليهم بالحبس الذين رفعوا استئنافا عن الأحكام التى صدرت عليهم أو طعنوا فيها بطريق النقض والابرام مقابلة المحامين عنهم بدون حضور أحد مع مراعاة الاشتراطات الواردة فى المادة ٥٢

مادة ٦٢ — يجب اطلاع المأمور أو وكيله على كل خطاب يرد للسجون أو يصدر منه وإن وجد شيئا مشتبها فيه فيمنع وصول ذلك منه أو اليه .

مادة ٦٣ — اذا اشتبه مأمور السجن في أمر قبول أى زائر جاز له أن يفتشه أو يأمر بتفتيشه بغير حضور المسجونين وإذا أبى التفتيش فيجوز للمأمور أن يمنعه من الدخول الى السجن وعليه أن يبين ذلك بوجه التفصيل بدفتر يوميته .

مادة ٦٤ — تكون الزيارات دائما بحضور أحد مستخدمى السجن .

مادة ٦٥ — لا يصرح لأى زائر بالدخول في السجن الا بعد أخذ اسمه ووجهه علاقته أو قرابته بالمسجون .

الفصل الحادى عشر — تشغيل المسجونين

مادة ٦٦ — أنواع الأشغال التى يشتغل فيها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل يصدر عنها قرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفائية .

مادة ٦٧ — مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لا تتقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشر .

مادة ٦٨ — مدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تتقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن ثمان .

مادة ٦٩ — يجوز للفتش العمومى سن نظام داخلى يبين فيه ترتيب أنواع المسجونين في الدرجات وتقل المسجون من درجة الى أعلى منها يكون بناء على ما أحرزه من حسن السير والاجتهاد في الشغل والمدة التى أقامها في الدرجة الأدنى .

ويكفل هذا النظام بيان الامتيازات والفوائد التى يحصل عليها المسجون من كل درجة .

مادة ٧٠ — في حالة ما يشتغل المسجونون في نقط مستبعدة عن السجن بأشغال تتعاقب بالمنافع العمومية يجوز قيامهم ليلا في معسكر أو في مجبوز مؤقتة بناء على أمر المفتش العمومى واعتماد ناظر الداخلية ويعاملون وقتئذ بقدر الامكان كما لو كانوا داخل السجن من جهة التأديبات والنظامات الداخلية .

وللفتش العمومى وضع التدابير المانعة من الهروب ليلا .

مادة ٧١ * — يجوز استخدام المحكوم عليهم بالحبس البسيط في أشغال كنس وتنظيف الغرف التي يقيمون بها والطرق الموصلة إليها ويجب عليهم المساعدة على أداء الأعمال الأخرى المتعلقة بالنظافة والصحة داخل السجن ولا يجوز إلزامهم بأداء غير ما تقدم ذكره من الأعمال بل أن لأمور السجن اعفاءهم من هذه الأعمال الإلزامية رعاية لعاداتهم وأحوالهم المعيشية على شرط أن يدفعوا خمسة قروش يوميا في مقابلة اعفائهم .

ويجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم وفي هذه الحالة يخولون حق اختيار الاشغال وتعمل لهم التسهيلات اللازمة لاستمرارهم على الحرف التي كانوا يحترفون بها من قبل وذلك بقدر ما تسمح به ترتيبات السجن .

الأرباح الناتجة من أشغالهم تكون حقا لهم بعد خصم النفقات التي أنفقت عليهم بحسب ما يقدره المفتش العام .

مادة ٧٢ * — يجوز لناظر الداخلية باتفاق مع ناظر الحفانية أن يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المعطاة للحبوسيين حسب احتياطيها .

الفصل الثاني عشر — تأديب المسجونين

مادة ٧٣ — كل مسجون يقع منه أمر من الأمور الآتية يعد مخالفا لأمرنا هذا :

- (١) الخروج عن اطاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به .
- (٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن .
- (٣) التكاسل عن الشغل أو عدم الاعتناء به أو التوقف عنه .
- (٤) الشتم أو التلفظ بالفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد .
- (٥) الخروج عن حد الآداب سواء كان ذلك بالفعل أو بالإشارة .
- (٦) التمدى أو الهجوم على الغير .
- (٧) الغناء أو التصفير أو إحداث ضاعة مكثرة لراحة السجن .
- (٨) تركه أودته أو النقطة المعينة له أو محل شغله بغير موجب .

(٩) اتلاف أو افساد محل من محال السجن أو أى صنف من الأصناف المصرح له باستعمالها .

(١٠) التبول أو التبرز بغير المحل المعد لذلك .

(١١) وجود أصناف ممنوعة معه .

(١٢) اعطاؤه شيئاً لمسجون آخر أو أخذه منه بدون إذن .

(١٣) الامتناع عن قبول الأوامر الخصوصية المعطاة والسير بحسب اللوائح الموجودة بالسجن أو الإهمال فى اطاعتها .

(١٤) شروعه فى ارتكاب إحدى المخالفات المتقدمة .

مادة ٧٤ * — لأمور السجن أن يعاقب على المخالفات الميينة أنفاً بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات التأديبية الآتية بيانها بحسب الأحوال :

(١) الحبس الانفرادى لمدة لا تتجاوز السبعة أيام .

(٢) القصر على الاغذية الخاصة بالجزاءات مدة لا تتجاوز السبعة أيام بحسب الجدول الموضوع لذلك .

(٣) الحرمان لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً من واحدة أو أكثر من مزايا الدرجة التى يوجد المسجون بها .

(٤) إيقاف نقل المسجون من الدرجة التى هوفىها الى درجة أعلى مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً .

مادة ٧٥ * — اذا ارتكب أحد المسجونين الرجال فى سجن عمومى أو مركزى مخالفة من المخالفات الآتية ذكرها يبلغ أمره الى المدير أو المحافظ الذى يوجد هذا السجن بداراة اختصاصه :

(١) الهيجان أو الاعتداء عليه علانية .

(٢) الأعمال الاعتسافية ضد أحد موظفى السجن أو مستخدميه أو الاعتداء الشديد أو المتكرر على مسجون آخر .

(٣) الهروب أو الشروع فيه .

* تمثلت هنا حسب القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٣

(٤) التسبب عمدا في اطلاق جزء من أجزاء السجن أو الأدوات المتعلقة به اطلاقا بالغا .

(٥) العود الى مخالفة منصوص عليها في المادة ٧٣ وكل عمل مخل بحسن السلوك أو مخالف لواجب النظام ولا يمكن العقاب عليه بالعقوبات المنصوص عنها في المادة ٧٣ الآتية الذكر وللدير أو المحافظ أن يعاقب على هذه المخالفات بحسب الأحوال بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :

(١) نقل المسجون الى أحد الليانات لمدة لا تتجاوز الستة أشهر .

(٢) التأديب الجسماني بحيث لا يزيد عن أربع وعشرين جلدة للمسجونين الذين يبلغون من العمر ثمانى عشرة سنة على الأقل واثنتى عشرة جلدة لمن لم يبلغ منهم هذا السن .

(٣) التكيل بالحديد مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

(٤) إيقاف النقل الى درجة أعلى لمدة لا تزيد عن ستة أشهر .

مادة ٧٦ — المسجون المنقول الى ليمان بمقتضى نص المادة السابقة يكون كالمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في العقوبات والتشغيل .

مادة ٧٧ * — كل مسجون في الليمان ارتكب أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٧٥ يبلغ أمره الى المفتش العام الذى يجوز له في هذه الحالة أن يأمر بتوقيع العقوبات الآتية بيانها عليه :

(١) التأديب الجسماني بحيث لا يتجاوز الست والثلاثين جلدة .

(٢) النقل الى فرقة التأديب المخصصة لمدة لا تزيد على الستة أشهر .

(٣) إيقاف نقله الى درجة أعلى من درجته لمدة لا تزيد عن عام واحد .

مادة ٧٨ — تنفذ عقوبة الجلد على المسجونين الذين يبلغون سن الثمانى عشرة سنة فأكثر بزمجة بشكل مخصوص يعينه المفتش العمومى ومن لم يبلغ هذا السن فالتنفيذ عليه يكون بعضا .

مادة ٧٩ * — لا ينفذ النقل الى الليمان ولا العقوبة البدنية الا بتصديق من ناظر الداخلية أما العقوبات الأخرى فتنفذ فورا .

* تمثلت هذه المواد حسب القانون مرة ٢٦ لسنة ١٩١٣

ولكن في حالة صدور أمر المدير أو المحافظ بالتكيل بالحديد أو بإيقاف النقل من درجة الى أخرى أعلى منها وفي حالة صدور أمر المفتش العام بالنقل الى الفرقة المخصوصة يرسل المحضر الخاص بذلك الى ناظر الداخلية في ظرف ثلاثة أيام وله أن يلغى ذلك الأمر أو يستلّه .

مادة ٨٠ * — لا تحول أية عقوبة تأديبية صدر الأمر بها بمقتضى مواد هذا الفصل دون اخلاء سبيل المسجونين في الميعاد المقرر للأفراج عنهم بمقتضى الحكم الصادر عليهم قضائياً .

مادة ٨١ * — لا يجوز معاقبة أى مسجون قبل اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالأدلة المثبتة للتهمة ضده فيتمكن من الدفاع عن نفسه .

ولا يجوز تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٥ و ٧٧ الا بعد تحرير محضر لهذا الغرض يدون فيه شهادات الشهود ودفاع المتهم عن نفسه .

مادة ٨٢ — الأمر الذى يصدر بالعقاب من المأمور أو من جهة عليا يقيد بالدفتر المعد لذلك .

مادة ٨٣ — لا يجوز لأى موظف خلاف المنصوص عنهم بأمرنا هذا توقيع عقاب على أى مسجون خلاف العقوبات السابق تقريرها في أمرنا السالف ذكره ولا يجوز الخروج عن الحدود المقررة به .

مادة ٨٤ — يجوز للسجانين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الأحوال الآتية :

(أولاً) لأجل دفع أى مهاجمة أو صدد أى مقاومة مصحوبة باستعمال قوة متى كان في غير امكانهم دفع المهاجمة أو صدد المقاومة بوسائل أخرى .

(ثانيا) لمنع الفرار ان لم يمكن منعه بطريقة أخرى .

وفي هذه الحالة يجب طلق أول عيار نارى في الفراغ وإذا أستمتر المسجون على محاولة الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو منوط بالمحافظة عليه أن يطلق عليه النار موجها الطلق على ساقيه .

مادة ٨٥ — يقرأ على المسجونين عند دخولهم السجن ونزولهم لأجل الشغل اعلان يتعلق بالسلطة المخولة للمحافظين عليهم بمقتضى المادة السابقة وعبارة هذا الاعلان تقرّر بمعرفة المفتش العمومى وعليه تعيين الموظف المكلف بقراءته .

* تعدلت هذه المواد حسب القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٣

مادة ٨٦ — اذا استعمل أحد سجنائى السجن أو أحد رجال الحفظ السلاح ضدّ المسجون المنوط بالمحافظة عليه فتخطر النياية فوراً وهى تشرع فى إجراء التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك .

مادة ٨٧ * — لما مور السجن فى حالة حصول تعدّد شديد أن يأمر بتكبير المسجون بالحديد بشرط أن يرفع الأمر فوراً الى المدير أو المحافظ وفى هذه الحالة لا يجوز أن تتجاوز مدة التكبيل بالحديد أربعاً وعشرين ساعة .

أما اذا اقتضت الحالة ابقاء المسجون مكبلاً بالحديد لأكثر من هذه المدة فلا يكون ذلك الا بأذن من المدير أو المحافظ وانما لا يجوز على كل حال أن تزيد المدة المذكورة عن ثمانية أيام .

مادة ٨٨ — ويجوز أيضاً للأمر أن يأمر بوضع المسجون فى الحديد لمنعه من الشروع فى الهروب اذا كان مسجوناً بمقتضى أمر حبس صدر فى جاية .

وفى هذه الحالة يخطر فوراً قاضى التحقيق أو النيابة اذا كانت هى القائمة بالتحقيق فاذا رأى قاضى التحقيق أو النيابة عدم ضرورة لوضع الحديد جاز لها أن يأمر بإزعه .

مادة ٨٩ — كل وضع فى الحديد يلزم درجه بيومية للأمور المنصوص عنها بالمادة ١٩

الفصل الثالث عشر — ادخال الأشياء الممنوعة

مادة ٩٠ * — كل شخص ثبتت ادانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل فى السجن خلافاً للوائح شيئاً ما من الأشياء سواء كان باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران أو بامراره من النافذات يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويعاقب قضائياً بهذه العقوبات كل من أدخل الى السجن أو أخرج منه خفية خطابات للمسجونين .

مادة ٩١ — يجب أن يعلق نص المادة السابقة بمحل ظاهر على الباب الخارجى بكل سجن .

الفصل الرابع عشر — الافراج عن المسجونين

مادة ٩٢ — الافراج عن المسجون يجب أن يكون في وقت الظهر من اليوم الذى تنتهى فيه مدة عقوبته .

مادة ٩٣ — اذا كان المسجون عليه مراقبة من البوليس يجب تسليمه اليه طبقا للوائح المتعلقة بالمراقبة .

مادة ٩٤ — اذا لم يكن المسجون تحت مراقبة من البوليس يجوز للأمر أن يعطيه استمارة نقل أو مبلغا كافيا يمكنه من العودة لبلده أو الذهاب الى المحل الذى يريد أن يقيم فيه .

مادة ٩٥ — اذا تلفت ملابس المسجون ولم يكن في قدرته الحصول على غيرها فتعطى له ملابس .

الفصل الخامس عشر — الافراج تحت شرط

مادة ٩٦ — اذا أوفى المسجون ثلاثة أرباع مدة عقوبته فيجوز الافراج عنه تحت شرط والذى تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الافراج عنه بعد مضى تسعة أشهر منها .

وأما المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فيجوز الافراج عنهم تحت شرط متى مضى عليهم عشرون سنة على الأقل .

مادة ٩٧ — اذا كان المسجون محكوما عليه بجملة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدده .

أما اذا حكم عليه بعقوبة بدنية اضافية بسبب ما ارتكبه أثناء وجوده في السجن فيعامل بنص المادة السابقة على مجموع مدده الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة الاضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الاضافية .

مادة ٩٨ — يجوز منح الافراج تحت شرط ممن يؤهله لذلك حسن السير مدة يحينه ما دام لا يترتب على الافراج اخلال بالأمن العام .

والافراج تحت شرط يصدر به أمر من ناظر الداخلية بناء على طلب مفتش عموم السجون .

مادة ٩٩ — كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من مدة سجنه ولا يجوز في أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات .

وتحتسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون .

مادة ١٠٠ — يجوز دائماً لغو الافراج عن المسجون في مدة المراقبة المنصوص عنها بالمادة (٩٩) بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس وفي هذه الحالة يعاد المسجون الى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الافراج .

وأمر الاغوى يصدر من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى المدير أو المحافظ التابع اليه محل اقامة المسجون المفرج عنه .

مادة ١٠١ — يجوز لمدير أو محافظ الجهة الموجود بها المسجون المفرج عنه تحت شرط أن يأمر بالفاء القبض عليه مؤقتاً بشرط أن يرسل في الحال الى ناظر الداخلية تقريراً واضحاً فيه الأسباب الموجبة للقبض على المسجون ويأمر ناظر الداخلية بلغو أمر الافراج اذا دعت الحال .

مادة ١٠٢ — المسجون الذى ألتى أمر الافراج عنه تحت شرط يجوز أن يفرج عنه تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من ناظر الداخلية وذلك بدون اخلال بتنفيذ أية عقوبة بدنية أخرى حكم بها على هذا المسجون .

مادة ١٠٣ — يجب ابلاغ النائب العمومى في مسافة ثلاثة أيام عن كل أمر يصدر بالافراج تحت شرط أو بلفوه أو بالقبض المؤقت .

مادة ١٠٤ — تلقى الأوامر العالية المبينة في مقدمة أمرنا هذا وتلقى كذلك القرارات الصادرة في ١١ يناير سنة ١٨٩١ و ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ و ٧ يوليه سنة ١٨٩٧ و ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ الخاصة بمصلحة السجن وكل ما كان مخالفا لهذه اللأئحة .

مادة ١٠٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد مضى أربعين يوماً من نشره .

صدر بمراى عابدين في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
مصطفى فهمى

ناظر الحفانية
ابراهيم فؤاد

نظارة الداخلية

قرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الشامل لاعتماد لائحة ترتيب السجون ؛

قرر ما هوآت :

توجد سجون الدرجات الآتية فى الجهات المبينة قرين كل منها :

ليمانات

١	ليمان طره	بطره	مديرية الجبينة
٢	» أبى زعل	بأبى زعل	» القليوبية
٣	اصلاحية الرجال بالدلتا (١)	بقناطر الدلتا	» المنوفية

سجون عمومية

١	سجن مصر	بالمنشية	بمصر	مركز المحكمة الكلية
٢	» الاستئناف	بباب الخلق	»	»
٣	» الاسكندرية	بمحرم بك	بالاسكندرية	»
٤	» النساء	بباب السورى	»	»
٥	» بورسعيد (٢)	بقنال السويس	محافظة القنال	
٦	» العريش (٣)	بالعريش	» العريش	
٧	» طنطا	بطنطا	مديرية الغربية	
٨	» شبين الكوم (٤)	بشبين الكوم	» المنوفية	

(١) صادره قرارى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦

(٢) » » ١٩ يولى سنة ١٩١١

(٣) » » ٢٥ يناير سنة ١٩١١

(٤) » » ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤

٩ .	سجين دمنهور ^(١)	بدمنهور	مديرية البحيرة
١٠ .	» سيوه ^(١)	بسيوه	» »
١١ .	» الزقازيق	بالزقازيق	» الشرقية
١٢ .	» المنصورة ^(١)	بالمنصورة	» الدقهلية
١٣ .	» بنى سويف	بنى سويف	» بنى سويف
١٤ .	» الواحات البحرية ^(١)	بالواحات البحرية	» المنيا
١٥ .	» أسيوط	بأسيوط	» أسيوط
١٦ .	» الواحات الداخلة ^(١)	بالواحات الداخلة	» »
١٧ .	» الواحات الخارجة ^(١)	» الخارجة	» »
١٨ .	» نقطة المحاريق ^(٣)	» »	» »
١٩ .	» قنا	بقنا	» قنا
٢٠ .	» سوهاج	بسوهاج	» جرجا
٢١ .	» أسوان	بأسوان	» أسوان

سجون مركزية

١	قسم الاهرام ^(٣)	محافظة مصر
٢	مريوط ^(٤)	» الاسكندرية
٣	الضبعة ^(٤)	» »
٤	مطروح ^(٤)	» »
٥	سيدي برانى ^(٤)	» »
٦	بنها	مديرية القليوبية
٧	طوخ	» »

(١) صادرة قرار ١٩ يولييه سنة ١٩١١

(٢) » » ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٠

(٣) » » ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

(٤) » » ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٧

مديرية القليوبية	٨	قليوب
»	٩	نوى وشبين القناطر
الغربية	١٠	السنتة
»	١١	المحلة الكبرى
»	١٢	دسوق
»	١٣	شرين
»	١٤	كفر الزيات
»	١٥	زفتى
»	١٦	كفر الشيخ
»	١٧	فقه
»	١٨	طلخا
»	١٩	مأمورية البرلس
»	٢٠	بندر طنطا
»	٢١	قسم ثانى « (١)
»	٢٢	مركز طنطا
المنوفية	٢٣	منوف
»	٢٤	قويسنا
»	٢٥	تلا
»	٢٦	أشمون
»	٢٧	مركز شين « (٢)
البحيرة	٢٨	اتياى البارود
»	٢٩	رشيد
»	٣٠	أبو حصص

(١) صادرها قرار فى ٢٢ يونيه ١٩٠٧
(٢) » » ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

مديرية البحيرة	٣١	كفر الدوار
» »	٣٢	كوم حمادة
» »	٣٣	شبراخيت
» »	٣٤	نقطة بوليس العطف (١)
» »	٣٥	الدلتجات (٢)
الشرقية »	٣٦	منيا القمح
» »	٣٧	فاقوس
» »	٣٨	بلبيس
» »	٣٩	هيا
» »	٤٠	كفر صقر
» »	٤١	مأمورية بندر الزقازيق (٢)
» »	٤٢	مركز الزقازيق (٢)
الدقهلية »	٤٣	أجا (٣)
» »	٤٤	فرسكور
» »	٤٥	السنبلاوين
» »	٤٦	دكرنس
» »	٤٧	ميت غمر
» »	٤٨	مأمورية بندر المنصورة (٢)
محافظة السويس	٤٩	السويس
القنال »	٥٠	الاسماعيلية
دمياط »	٥١	دمياط
مديرية الجيزة	٥٢	الجيزة

(١) صادره قرار في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٧

(٢) » » ٢١ فبراير سنة ١٩٠٦

(٣) » » ٥ أغسطس سنة ١٩٠٧

مديرية الجيزة	٥٣ العياط
» »	٥٤ امبابه
» »	٥٥ الصف
» الفيوم	٥٦ الفيوم
» »	٥٧ سنورس
» »	٥٨ اطسا
» بنى سويف	٥٩ ببا
» »	٦٠ الواسطى
» »	٦١ مركز بنى سويف ^(١)
» المنيا	٦٢ المنيا
» »	٦٣ مغاغة
» »	٦٤ أبو قرقاص
» »	٦٥ سمالوط
» »	٦٦ بنى مزار
» »	٦٧ الفشن
» أسيوط	٦٨ ملوى
» »	٦٩ ديروط
» »	٧٠ منفلوط
» »	٧١ أبنوب
» »	٧٢ أبو تيج
» »	٧٣ البدارى
» »	٧٤ مأمورية بندر أسيوط ^(١)
» جرجا	٧٥ طهطا
» »	٧٦ جرجا

(١) صادرة قرارى ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٧

مديرية جرجا	٧٧ انعيم ^(١)
» »	٧٨ البليتا
» »	٧٩ مركز سوهاج ^(١)
قنا »	٨٠ دشنا
» »	٨١ نجع حمادى
» »	٨٢ اسنا
» »	٨٣ الأقصر
» »	٨٤ قوص
» »	٨٥ مركز قنا ^(١)
أسوان »	٨٦ ادفو
» »	٨٧ الدر
» »	٨٨ أبوهور

ناظر الداخلية
مصطفى فهمى

مصر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

قرار

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من الامر العالى الصادر فى ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة ترتيب السجون، وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحفانية ؛

قررنا ما هوأت :

مادة ١ — الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل يجوز تشغيلهم فى أنواع الأعمال الآتية :

الحفر والردم وتطهير الترع .

تكسير الأحجار .

شحن مهمات وتفريغها ونقلها وتخزينها بشرط أن لا يكون ذلك فى حجر .

رفع القاذورات والكاسات .

الاشغال فى قناين الخير .

عمل المون . .

عمل الحجرة .

الاعمال اللازمة لضرب الطوب .

عصر الحبوب لاستخراج زيوتها .

الطحن .

ادارة عجالات الالات .

البناء .

توضيب الاحجار ونحتها .

اعمال فنية أو صناعية .

أعمال يدوية خفيفة .

أشغال الحدائق .

الغسل .

المساعدة في أعمال الخدمة وغيرها من الأعمال الأخرى داخل السجن .

ملاحظة الأعمال الفنية أو الصناعية .

تنقية دودة القطن وبويضاتها * .

مادة ٢ — الأشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة يجوز تشغيلهم في أنواع الأعمال الآتية :

استخراج الأحجار .

نقل الأحجار وأعمال أخرى بالمحاجر .

رفع المياه بواسطة الطامبة .

إدارة عجلات الآلات .

أشغال صعبة بالحدائق .

عجن الخبز .

غسل الملابس .

مادة ٣ — الأشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين يرى استحقاقهم لحسن المعاملة المنوّه عنها بالمادة ٦٩ من الأمر العالى المشار إليه سواء كان ذلك بناء على رأى الطبيب أو لما أحرزوه من حسن السير والاجتهاد يجوز تشغيلهم في جميع الأعمال التي يجوز فيها تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل ما

مصطفى فهمى

تحريرا بمصر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

* وهي العملية المنصوص عليها في القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ وذلك بالنسبة للمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل فقط كالتقرير الوزارى الصادر في ٥ مايو سنة ١٩١٢

نظارة الداخلية

قرار بتعيين الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص
المقتضى التنفيذ عليهم بالإكراه البدني

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٢٧١) والمادة (٢٧٢) من قانون تحقيق الجنايات،
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١
بتعيين الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالإكراه
البدني ، وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحفانية ؛
قررنا ما هو آت :

مادة ١ — الأشغال التي يجوز أن يكلف بها المحكوم عليهم الذين لم يلم الحق
في طلب معاملتهم بمقتضى المادة (٢٧١) من قانون تحقيق الجنايات هي :

- كنس الشوارع والطرق وتطهيرها ورشها .
- عمل السكك والطرق العمومية وصيانتها .
- تكسير الأحجار .
- نقل الأدوات .
- شحن المراكب وتفريغها .
- سياقة العربات وشحنها وتفريغها .
- نقل الأتربة المخصصة لردم المستنقعات .
- تنقية دودة القطن وبويضاتها * .

مادة ٢ — تعيين الأعمال التي يكلف بها كل من المحكوم عليهم وتحديد مقدار
العمل اليومي له يكون بمعرفة مأمور المركز أو مأمور القسم التابع إليه أو من ينوب
عنه .

مادة ٣ — يحل هذا القرار محل قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١
الآتف ذكره ويكون العمل بموجبه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٢٢ (١٨ يناير سنة ١٩٠٥)

مصطفى فهمي

* وهي العملية المصنوع عليها في القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ (قرار وزاري صادف ٥ مايو
سنة ١٩١٢) .

نظارة الداخلية

قرار

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الشامل للأئمة ترتيب السجون ؛

قررنا ما هو آت :

مادة ١ — قد يعين كل من مفتشى نظارة الداخلية ومفتشى مصلحة الصحة في تفتيش السجون الواقعة في الدائرة التي تخصص لكل منهم بحسب مقتضيات الاحوال ما

محررا بمصر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

مصطفى فهمي

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — كل من ارتكب من مستخدمى مصلحة السجون الخارجين عن هيئة العمال اثناء تأديته أفعرا بمخلا باللوائح أو قصر فى أداء واجباته بأى وجه من الوجوه يجوز إحالته على مجلس تأديى بناء على طلب المأمور التابع اليه و يؤلف المجلس المذكور من رئيس وعضوين ينتخبهم فى كل مرة مفتش عموم السجون أو الموظف النائب عنه . ولمفتش عموم السجون أن يأمر بمنع المستخدم المحال على مجلس التأديب عن مبارحة مركز أشغاله الى أن يصدر قرار نهائى بخصوصه .

مادة ٢ — الجزاءات التى لمجلس التأديب أن يوقعها هى :

(أولا) الحبس فى محل الشغل مع الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .
(ثانيا) الحبس فى أحد الأماكن المعتلة لسجون المصلحة مدة لا تتجاوز شهرين يشتغل فى أثنائها المستخدم بأعمال جبرية أو لا يشتغل وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات الأشد المقررة بقانون العقوبات .

مادة ٣ — يطلب المتهم أمام مجلس التأديب للدفاع عن نفسه .

وتدون اجابات المتهم وشهادات الشهود فى محضر يحرره أحد أعضاء المجلس ويوقع عليه الرئيس .

مادة ٤ — القرارات التى تصدر من المجلس ينبغى أن تكون مينة الأمساب وترسل فى مسافة أربع وعشرين ساعة الى مفتش عموم السجون مع المحضر وباقى الأوراق التى توجد .

مادة ٥ — اذا كان الجزاء المحكوم به هو الذى دون بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية فيعرض قرار مجلس التأديب على مجلس مخصوص يؤلف تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية ويكون عضواه مفتش عموم السجون وأحد المستشارين الخديويين للتصديق منه عليه .

وعند عدم تصديق المجلس المخصوص على القرار له أن يحكم نهائيا بصفة استثنائية .
وفي هذه الحالة يجوز لهذا المجلس المخصوص أن يسمع أقوال المتهم والشهود ثانيا
إذا رأى لزوما لذلك . أما إذا كان الجزء الذي حكم به مجلس التأديب غير ما دُون
بالفقرة المنوّه عنها فلمفتش عموم السجون الحق في التصديق على القرار أو تعديله .

مادة ٦ — يجوز للمأموري السجون أن يوقعوا على كل مستخدم من المستخدمين
الخارجين عن هيئة العمال الإجراءات الآتية :

(أولاً) قطع المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

(ثانياً) الحبس في مركز الأشغال مدة لا تتجاوز الثمانية أيام .

ومع ذلك على المأمورين المذكورين أن يخطروا بذلك حالا مفتش عموم السجون
وهو له تقض الجزء أو تخفيفه .

مادة ٧ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بإسراء رأس التين في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٠٩ (٢٨ يونيو سنة ١٨٩٢) .

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية

بالنيابة عن رئيس مجلس النظار

عبد الرحمن رشدي

وكل الداخلية

أحمد شكرى

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١) المتعلق بإعلان الأوراق والأحكام للسجونين وبكيفية عمل الاستئنافات وأوجه التظلم الأخرى التي ترفع منهم ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - استبدل النص المشتمل عليه أمرنا المذكور بالنص الآتى :

(المادة الأولى) إعلان الأوراق والأحكام الصادرة من المحاكم فى جميع المواد للأشخاص المحبوسين فى أحد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الاجراء فى تنفيذ الأوامر التى تصدر بناء على أحكام فى مادة جنائية .

(المادة الثانية) تراعى فى إعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة فى المادة السابقة المواعيد والأصول المقررة فى القانونين المشار اليهما .

ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى إعلانها للمأمور الذى عليه أن يكتب علامة الاستلام على الأصل وإذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالفرامة المنصوص عنها فى المادة الثامنة من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

(المادة الثالثة) كل استئناف وكل تقرير آخر يرفعه المتهم فى مادة جنائية ويكون من الواجب تحريره بقلم كاتب المحكمة على حسب قانون تحقيق الجنايات يجوز اجراءه فيما يختص بالمحبوسين الموجودين بالليان أو فى سجن عمومى بتقرير يعمل أمام المأمور أو أى موظف آخر من السجن تتدبه نظارة الداخلية لذلك .

وعلى المأمور أو الموظف المذكور أن يبلغ ذلك فوراً لقلم كاتب المحكمة ويجوز لناظر الداخلية أن يصدر قراراً من مقتضاه سريان أحكام هذه المادة على كل سجن من السجون المركزية .

(المادة الرابعة) يجب على المأمور أو الموظف المشتب بالكيفية الواضحة في المادة السابقة أن يحلف اليمين القانونية المقررة في المادة (٣٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أمام المحكمة الابتدائية التي يوجد السجن في دائرتها .

مادة ٢ — على ناظرى الحقانية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويكون العمل بموجبه من يوم نشره ما

: صدر برأى رأس التين في ٦ صفر سنة ١٣١٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٠١) .

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية	ناظر الحقانية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية	ابراهيم فؤاد
مصطفى فهمى	

أمر عال

التصريح باستبدال الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب
رده بالتشغيل في عمل يدوى أو صناعى

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ بجواز استبدال الحبس
بأعمال يدوية خارج السجن ؛

وحيث انه يقتضى ادخال بعض تعديلات فى الأمر المشار اليه دلت عليها التجربة ؛
فبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ
رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — لكل محكوم عليه فى جنحة أو مخالفة بالحبس لتحصيل الغرامات
والمصاريف أن يطلب استبدال هذا الحبس بتشغيله فى عمل يدوى أو صناعى يقوم
به بدون مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات بشرط أن لا يكون محبوسا
فى الوقت الذى يجوز فيه التنفيذ بالحبس المذكور .

والاختيار يكون بطلب يقدم الى النيابة قبل الوقت المذكور ولا يجوز تقديم هذا
الطلب الا اذا كان المحكوم عليه غير محبوس .

يجب التنفيذ بالحبس على المحكوم عليه الذى طلب الاستبدال بالتشغيل اذا لم يوجد
عمل يكون من وراء تشغيله فيه فائدة .

مادة ٢ — يصدر ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحقانية قرارا يبين فيه أنواع
الأشغال التى يجوز تشغيل الأشخاص المحكوم عليهم فيها من لهم حق الخيار بمقتضى
المادة السابقة وكذلك تعين فى هذا القرار جهات الادارة التى تقرر لكل منهم العمل
الواجب القيام به .

مادة ٣ — المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة الأولى يجب تشغيله
مدة مساوية للمدة التى كان يجب أن يقضىها فى الحبس لتحصيل ما عليه من الغرامات
والمصاريف ويراعى فى العمل الذى يفرض اتمامه فى اليوم الواحد أن يكون قادرا

على اتمامه بحسب بنيتها في ظرف ست ساعات ويخصم له مما يكون مطلوباً منه مبلغ ثلاثين قرشاً عن كل يوم يؤدى فيه العمل المفروض عليه تماماً .

مادة ٤ — الأشخاص الذين تقرر معاملتهم بمقتضى المادة الأولى ثم لا يحضرون الى المحل المعين لتشغيلهم فيه أو يتغيبون عن الشغل أو لا يتممون العمل المفروض عليهم اتمامه يومياً بدون عذر يترأى لجهات الادارة قبوله يرسلون الى السجن للتنفيذ عليهم بالحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف ويخصم لهم من مدة الحبس المذكور الأيام التى يكونون أتموا فيها الأعمال المفروض عليهم اتمامها فيها .

مادة ٥ — لا يجوز تشغيل أحد بمقتضى أمرنا هذا خارجاً عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له .

مادة ٦ — يعمل بمقتضى أحكام أمرنا هذا بعد فوات أربعين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٧ — يلغى الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ الا فى حق المحكوم عليهم بمقتضى أحكام صادرة قبل تاريخ وجوب العمل بأمرنا هذا بمبالغ مقتضى التنفيذ بالحبس لتحصيلها بعد التاريخ المذكور فانهم يعاملون بمقتضى الأمر العالى المشار اليه .

مادة ٨ — على ناظرى الحقانية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ما صدر بمرأى طابدين فى ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١) .

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية . رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

ابراهيم فؤاد

معاملة المسجونين الأجانب

تنطبق أحكام الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ على المسجونين الأجانب الذين يدخلون السجون وذلك مع مراعاة التعديلات المبينة بعد :

(أولا) يجوز للقناصل أو مندوبيهم مقابلة المسجونين التابعين لهم ويمكنهم إرسال مسجونين من الساعة ٦ صباحا لغاية الساعة ٥ بعد الظهر فى فصل الصيف ومن الساعة ٧ لغاية الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة فى فصل الشتاء .

وإذا دعت الحالة الى غير ذلك فيمكن للقناصل الحصول على اذن خصوصى من المدير أو المحافظ .

وفى الأحوال المستعجلة يخطرون مأمور السجن قبل الساعة ٥ أو الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة ليتخذ الاجراءات اللازمة لقبول مسجونين لغاية الساعة ٨ مساء .

(ثانيا) فى الأحوال التى قضت بها اللوائح ببلاغ أمر الى السلطة العالية على المأمور أن يبلغ الأمر الى القنصل مباشرة اذا كان مختصا بمسجون من المسجونين التابعين اليه .

(ثالثا) فى كافة السجون العمومية يوضع المسجونون من الرجال التابعين الى قنصليات فى أود انفراد سعة كل منها ١٨ مترا مكعبا .

(رابعا) أثاثات الأودة وملابس المسجونين يصير ايجادها بعرفة مصلحة السجون وهى تحتوى على :

عدد	عدد
١	١ سرير (حسب النظام)
١	١ مرتبة
١	١ بخدة
١	٢ بطانية
١	٢ ملاية فرش
١	١ فوطة
١	١ فورشة شعر
١	١ مشط معدن
١	١ لاقومانو بمشملة
١	١ كباية
١	١ جاكته
١	١ جوز بنطلون
١	١ قميص قطن
١	١ لباس
١	١ بشوفلى

عدد
 ٢ فائلة صوف } تلبس في فصل الشتاء فقط وتستبدل بعد عرضها على لجنة .
 ٢ لباس صوف }
 ويحفظ بسجن الاسكندرية ٤ فائلة صوف و ٤٠ لباس فائلة صوف
 وبسجن مصر ٢٠ فائلة صوف و ٢٠ لباس فائلة صوف .

عدد
 ٢ جوراب صوف } تصرف لسجون مصر والاسكندرية
 ١ صديري صوف من عينة المصلحة / والزقازيق فقط .
 وهذه لاتصرف الا للمسجونى الحمايات الفقراء فقط ويحفظ بسجن الاسكندرية
 ٤ جوز جوراب صوف و ٢٠ صديري صوف وبسجن مصر العمومى ٢٠ جوراب
 صوف و ١٠ صديري صوف وبسجن الزقازيق ١٠ جوراب صوف و ٥ صديري
 صوف لاستعمالها لهذا الغرض وتستبدل عندما تتكهن بلجنة .
 وفي مقابلة استعمال هذه الأصناف يدفع قرش واحد يوميا عن كل مسجون ويعافى
 من دفع القرش المحكى عنه المسجونون الذين يدفعون خمسة قروش طبقا لأحكام
 المادة التالية .

المحبوسون احتياطيا لايجبرون على لبس ملابس السجن الا اذا كانت ملائمتهم
 لاتتلىق للاستعمال أو يقرر طبيب السجن علم جواز استعمالها صحيا .
 (خامسا) للقناصل الخيار فى أمر غذاء مسجونهم أو التصريح لمصلحة السجون
 أن تعطىهم الغذاء الآتى :

درهم ٥٠	خضاروات طازجه	درهم ١٥٠	خبز
٦	ملح	٦	زيت
١٠٨	(أو $\frac{٣}{٤}$ رطل) لبن	٣٠	لحم (خشن أو ضأن)
مقدار كاف من القهوة أو الشاى		٢٠	عدس
		١٢	بصل

وهذا الغذاء يعطى يوميا .
 وهذا الغذاء يمثّل الغذاء الجارى صرفه الى من يوجد فى الاسبنتاليات من
 المسجونين الأهالى .

صرف هذه الأغذية من المصلحة يكون في مقابلة دفع خمسة قروش صاغ يوميا عن كل مسجون .

(سادسا) المسجونون المحكوم عليهم نهائيا بضير تشغيلهم في الحرف التي كانوا يتعاطونها وإن لم يكن لهم حرفة يصير تشغيلهم في أي عمل طبقا للاتجاهة المسجون . ولا يجوز في أي حال من الأحوال تشغيل المسجونين التابعين للقناصل في أشغال خارج السجن ولا في كنس ونظافة السجن ويستثنى من ذلك الأداة الموجودة فيها نفس المسجون .

(سابعا) تطبق أحكام الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلقة بالزيارات على المسجونين التابعين للقناصل إلا أنه يجوز زيارة هؤلاء المسجونين في الساعات المقررة المنصوص عنها بالبنء الأول وذلك بناء على أمر تحررى يصدر من القنصل التابع اليه المسجون .

(ثامنا) كل مسجون يقع منه أمر من الأمور الآتية يعد مخالفا للأمر العالي البادى ذكره :

- (١) عدم اطاعة مأمور السجن أو أى مستخدم به .
- (٢) عدم احترام أى موظف بالسجن أو مستخدم به أو مندوب أو زائر .
- (٣) التكاسل في شغله وعدم الاعتناء به أو التوقف عنه .
- (٤) الشتم أو الألفاظ الخارجة عن حد الاداب أو التهديد .
- (٥) الخروج عن حدود الاداب بالفعل أو بالإشارة .
- (٦) التعدى أو الهجوم على شخص آخر .
- (٧) الفناء أو التصغير أو إحداث أى غافة مضرة لراحة السجن .
- (٨) تركه أودته أو النقطة المعينة له أو محل شغله بلا مسوغ .
- (٩) اتلاف أو افساد محل من محال السجن أو أى صنف من الأصناف التي يستعملها .
- (١٠) التبول أو التبرز في غير المحل المعد لذلك .
- (١١) وجود أصناف ممنوعة معه .
- (١٢) إعطاؤه شيئا لمسجون آخر أو أخذه منه بدون إذن .

(١٣) الامتناع عن اطاعة الأوامر والسير على مقتضى اللوائح .

(١٤) الشروع فى ارتكاب احدى المخالفات المتقدمة .

(تاسعا) يخول لأمور السجن أن يعاقب على المخالفات المبينة قبل بمقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية على حسب الأحوال .

ويخطر القنصل التابع اليه المسجون فى الأربع وعشرين ساعة التى تلى توقيع العقوبة .

(١) حبس الافراد مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

(٢) قصره على الأغذية المخصصة لأصحاب الجزء مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام .

(عاشرا) كل مسجون من الرجال ارتكب أمرا من الأمور الآتية يبلغ عنه القنصل التابع اليه ليوقع عليه العقوبة التى تقضى بها قوانين بلاده :

(١) الهيجان أو الاغراء عليه .

(٢) الأنفعال الاعتسافية ضد أحد موظفى السجن أو مستخدميه أو التعدى مع استعمال القوة أو التعدى المتكرر على أى مسجون .

(٣) تكرار الأعمال المخلة بنظام السجن أو تكرار الخروج عن الطاعة بحالة لا يمكن تلافها بالوسائل الاحتياطية .

(حادى عشر) لمصلحة المسجون الحق فى رفض قبول أى مسجون من التابعين للقنصل اذا كان فى قبوله ضرر .

الا أنه لا يجوز فى أى حال من الأحوال لأمور السجن أن يرسل مسجوننا رفض وجوده فى السجن الى القنصل التابع اليه قبل أن تمضى ٤٨ ساعة من تاريخ اخطار القنصل عن الدواعى التى استوجبت طرد المسجون المذكور .

تنبيه — الأغذية المخصصة لأصحاب الجزء عبارة عن ٢٥٠ درهما من الخبز وماء .

نظارة الداخلية

قرار

سجون الحكومة

لائحة داخلية للسجون التابعين للحاكم المختطة

نحن ناظر الداخلية

باتحادنا مع ناظر الحفانية ؛

قررنا ماهوآت :

قد تصتق على اللائحة الداخلية الآتى نصها الخاصة بالمسجونين التابعين للحاكم المختطة فى سجون الحكومة :

مادة ١ - للقساصل أو مندوبيهم الحرية فى الدخول الى السجن لمقابلة رعايا دولهم التابعين فى محاكمتهم للحاكم المختطة وللقضاة ورجال النيابة العمومية لدى الحاكم المختطة أن يرسلوا الى السجن مسجونين فى أى وقت من الأوقات المحددة قانونا أى من الساعة السادسة صباحا الى الساعة الخامسة مساء فى فصل الصيف ومن الساعة السابعة صباحا الى الساعة الرابعة ونصف مساء فى فصل الشتاء .

وفى ماعدا هذه الأوقات اذا دعت الضرورة للتعجيل فى مقابلة أحد المسجونين أو فى ادخال أحد الى السجن فعليهم اخطار مأمور السجن قبل الساعة الخامسة مساء فى فصل الصيف وقبل الساعة الرابعة ونصف مساء فى فصل الشتاء ليتخذ اللازم لقبول المسجونين الى الساعة الثامنة مساء .

مادة ٢ - فى كل الأحوال التى تقضى فيها اللائحة على المأمور باخطار الجهة الرئيسية بما يقع من الحوادث يتعين عليه تبليغها الى النيابة العمومية المختطة مباشرة اذا كانت متعلقة بأحد المسجونين التابعين للحاكم المختطة .

مادة ٣ - يجب فى جميع السجون العمومية وضع المسجونين التابعين للحاكم المختطة فى سجون افراد سعتها ثمانية عشر مترا مكعبا ويتريضون ساعة فى الصباح وساعة بعد الظهر .

مادة ٤ — على تفتيش عموم السجون أن يوجد أثاث يحجون الانفراد المذكورة وما يلزم للسجونيين فيها من أدوات النوم والنظافة وهذه الأشياء هي :

عدد	عدد
١ سرير (من النوع المقرر بالسجن)	١ فوط
١ مرتبة	١ فرشاة للشعر
١ منخل	١ مشط معدن
٢ غطاء	١ لاقومانو بلحقاته
٢ ملاء	١ كوبة

ولا يلزم المسجونون التابعون للحاكم المختلطة بلبس الكسوة المقررة في السجن مالم تكن ملائمتهم رثة أو يقرر طبيب السجن أنها غير صحية .

مادة ٥ — تقوم المحاكم المختلطة بتقديم الغذاء الى مسجونها بواسطة متعهد تعينه النيابة العمومية المختلطة ومع ذلك فلطبيب السجن أن يأمر بغذاء خاص للمسجونين المرضى الذين لا تستدعي حالتهم نقلهم الى المستشفى .

مادة ٦ — المسجونون المحكوم عليهم نهائيا يكلفون بالاشتغال بالمهنة التي كانوا يتماطون بها من قبل فان لم تكن لهم مهنة فتكلفتهم إدارة السجن طبقا للوائح السجون بأى عمل آخر يناسب استعدادهم الجسمانى ولا يكلف بأى حال مسجونو المحاكم المختلطة بأى عمل من الأعمال خارج عن سور السجن ولا بالمسح ولا بالكس إلا فيما يختص بفرغهم فانهم ملزمون بنظافتها .

مادة ٧ — تجرى على مسجونى المحاكم المختلطة نصوص الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة السجون والمعتل بالقانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٣ (الأمر العالى الصادر فى ٧ يولييه سنة ١٩١٣) فيما يختص بالزيارات داخل السجن انما يستثنى الزائرون الذين يأتون الى السجن فى الساعات المحددة قانونا ويبدىهم تصريح كتابى من السلطة القضائية التابع لها المسجون (النيابة أو قاضى التحقيق أو القاضى المنتدب للتفليس) .

مادة ٨ — يعد مخالفة للنظام ما يقع من المسجونين من :

- (أ) عدم اطاعة أوامر مأمور السجن أو أى مكلف بخدمة فيه .
- (ب) عدم احترام أى موظف فى السجن أو مكلف بخدمة فيه .

- (ج) التكاسل في الشغل أو التهاون فيه أو الامتناع عنه .
- (د) الشتم أو التلغظ بالفاظ خرجة عن الحد أو منافاة للاحتشام أو فيها وقاحة أو تهديد .
- (هـ) الخروج عن الاحتشام سواء كان ذلك بالاشارة أو بالفعل .
- (و) التعدى بالفعل على أى شخص أو التحرش به .
- (ز) الغناء أو التصفير أو أحداث ضوضاء من شأنها التشويش على النظام .
- (ح) ترك المسجون بغير موجب لغرفته أو للنقطة المعينة له أو لمحل شغله .
- (ط) اتلاف أو إلحاق ضرر ما بأى جزء من أجزاء السجن أو بأى شئ من الأشياء التى تصل إليها يده .
- (ى) وضع قاذورات في محل غير المحل المعد لذلك .
- (ك) وجود أشياء مع المسجونين من الممنوع دخولها في السجن .
- (ل) إعطاء شئ لمسجون آخر بغير إذن سابق وأخذ شئ منه كذلك .
- (م) الامتناع عن اتباع الأوامر الخصوصية أو اللوائح المقررة أو الإهمال في ذلك .
- (ن) محاولة ارتكاب مخالفة أو أكثر من المخالفات المبينة قبل .

مادة ٩ — وهذه المخالفات يعاقب عليها مأمور السجن بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية بحسب الأحوال انما عليه اخطار النيابة العمومية المختلطة بذلك في الأربع والعشرين ساعة التالية لتوقيع العقوبة :

- (أ) الحبس في غرفة الجزاء مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام .
- (ب) قصر الغناء على الخبز والماء .
- (ج) الحرمان من الزيارات والمراسلات دون أن تطول مدة هاتين العقوبتين الأخيرتين أكثر من ثمانية أيام .

مادة ١٠ — اذا ارتكب مسجون محبوس على ذمة المحاكم المختلطة جريمة من الجرائم الآتى بيانها بعد وجب تبليغ الأمر للنياية العمومية المختلطة لتحويله على السلطة المختصة بتوقيع العقوبة عليه :

- (١) الهياج أو الاغراء عليه .
(ب) أفعال القسوة التي تقع على أحد موظفي السجن أو رجاله أو التعتدى بالقوة على مسجون آخر .
(ج) الحرب .
(د) تكرار ارتكابه الأعمال المخالفة لنظام السجن أو تكرار عدم الطاعة بمجالة لا يمكن تلافيها بالوسائل الاعتيادية .

مادة ١١ — يجوز معاملة المفلسين المحبوسين بناء على المادتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من قانون التجارة المختلط معاملة خصوصية تنحصر فيما يأتى :

(أولاً) أن يتناولوا غذاء المسجونين المتنازين بمصاريف من طرفهم وبعبارة أخرى غذاء أوفر من غذاء المسجونين العادى وأتقن منه .

(ثانياً) أن يترضوا زمناً أكثر من باقى المسجونين .

(ثالثاً) أن لا يختلطوا بباقى المسجونين والمحكوم عليهم لا فى ساعات الرياضة ولا فى سائر أوقات النهار .

مادة ١٢ — للمسجونين المحبوسين على ذمة المحاكم المختلطة أن يقدموا أى شكوى أو طلب للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة ويكون له بالنسبة لهؤلاء المسجونين جميع الاختصاصات الممنوحة للنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية بالنسبة لمسجونى المحاكم الأهلية بمقتضى المواد (٧-١١) من الأمر العالى الشامل لللائحة السجون والصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ م

القاهرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤

ناظر الداخلية	ناظر
(امضاء)	الحقانية
محمد سعيد	حسين رشدى

قانون نمرة ٥

بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام *

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بلائحة السجون ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحقانية، وموافقة رأى مجلس النظر ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — اذا ارتكب العائد فى حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة أو شرع فى ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يقر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحقانية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ٦ سنين .

ويعتبر السجن فى المحل المنصوص عليه فى هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

مادة ٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل تائد سبق الحكم عليه بالسجن فى محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو فى مدى ستين من يوم الافراج عنه افراجا نهائيا وفى هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى ١٠ سنين .

مادة ٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعا فى نظامه الداخلى لأحكام قانون اللبائنات المعمول به الآن ومع ذلك فلهفئش عموم السجنون بعد تصديق ناظر الداخلية وموافقة ناظر الحقانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون .

مادة ٤ — تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ثلاثة يعينهم ناظر الحقانية وثلاثة يعينهم ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحقانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم .

مادة ٥ — على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الأولى تقع بعد أول أكتوبر سنة ١٩٠٨ م

صدر بالاسكندرية في ١٢ جادى الثانية سنة ١٣٢٦ (١١ يولي سنة ١٩٠٨)

بأمر الحضرة الخديوية

نخري

بالنيابة عن رئيس النظار

وناظر الداخلية

نخري

بالنيابة عن ناظر الحقانية

محمد العبانى

نظام اصلاحية الرجال

مفتش السجون العام

بعد الاطلاع على المادة ٣ من قانون نمره ٥ سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين
الاجرام ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية من اعتبار
الليان الواقع بقناطر الدلتا محلا خاصا لسجن المجرمين المعتادين الاجرام بالمعنى المقصود
منه في المادة الأولى من القانون المذكور ، وبعد تصديق ناظر الداخلية باتفاقه مع
ناظر الحفانية ؛

قرر ما هو آت :

(١) الأحكام المعمول بها الآن فيما يختص بالمسجونين في البيانات تسرى على
المسجونين في المحل المذكور مع مراعاة الاستثناءات الآتية :

قبول المسجونين

(٢) كل شخص صدر عليه حكم طبقا لأحكام القانون المذكور يجب ارساله
الى المحل الخاص بقناطر الدلتا في خلال الاسبوع التالى لصدور الحكم عليه نهائيا والى
حين ارساله الى المحل المذكور يبقى مسجوناً بسجن الاستئناف المخصص لسجن
الأشخاص المحبوسين حبسا احتياطيا .

(٣) يجب على طبيب المحل الخاص في خلال الأربع وعشرين ساعة التالية
لقبول المسجون في المحل المذكور أن يفحصه طبيا وأن يحضر له أورنيكا (نمره ٤٩
بسجون) يبين فيه حالته الصحية بالتفصيل .

(٤) يستوفى مأمور المحل الخاص بقدر ما يمكن من السرعة باقى البيانات المطلوبة
(غير البيانات الطبية) فى الأورنيك المذكور .

(٥) يقدم مأمور المحل الخاص كشفا بأسماء جميع المجرمين الذين لم يحصل وضعهم
فى الحرف بالاصلاحية لجناب مدير الأعمال الصناعية أو المفتش المختص مرفقا
بكشف آخر واضح فيه مقرر المجرمين لكل حرفة والعدد الموجود فعلا فى أشغال تلك
الحرف وعلى جناب مدير الأعمال الصناعية أو المفتش حسبما تكون الحالة تعيين الحرفة
التي يرى وضع كل مجرم فيها وإذا وجد ما يدعو للشك من حيث صلاحية المجرم طبيا
لأشغال الحرفة المنتخب لها فيترك أمر تقرير ذلك لجناب رئيس قسم طبي المصلحة .
ولا يرسل الأورنيك نمره ٤٩ لديوان التفتيش كما هو جار الآن .

مدة التجربة

(٦) يكون للسجون من يوم وضعه في السجن الحق في راتب يومي قدره مليم واحد ويبقى معتبرا تحت التجربة المنصوص عليها في نظام السجون الى أن يبلغ مجموع راتبه ٣٦٥ مليا بعد خصم الغرامات التي توقع عليه طبقا للأحكام الآتية بعد .

(٧) يبقى المسجون طول مدة التجربة موضوعا في غرفة الانفراد ليلا ونهارا ولا يخرج منها إلا ساعة في كل يوم يمضيها في أشغال الطامبة ولا يسمح له مطلقا بالمواصلة مع المسجونين الآخرين أو الاختلاط بهم .

(٨) في خلال مدة التجربة يقيد المسجون بالحديد المقرر للحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين من الدرجة الثالثة ويميز بعلامة حمراء بشكل هندسي (معين) على اللبدة ويبقى ذلك الأمر واجبا الى أن ينال المسجون إحدى الدرجات المينة في المادة ٢٦

الرواتب المعطاة لحسن السلوك*

(٩) كل مسجون بلغ مجموع راتبه ٣٦٥ مليا بعد خصم الغرامات التي توقعت عليه يعطى شريط امتياز واحد لحسن السلوك واعطاؤه هذا الشريط يجعل له الحق في راتب اضافي قدره مليم واحد يوميا زيادة على راتبه العادى ولما يبلغ جملة مايناله من الراتب ١٠٩٥ مليا بعد خصم الغرامات التي توقعت عليه يمنح شريط امتياز ثان واعطاؤه هذا الشريط يجعل له الحق في راتب اضافي قدره مليم واحد يوميا زيادة عن راتبه العادى وهكذا كلما يمضي ٣٦٥ يوما يكون سلوك هذا المسجون فيها مرضيا (أى لم يتوقع عليه جزاءات فيها) يمنح شريط امتياز واحد لحسن السلوك واعطاؤه هذا الشريط يجعل له الحق في راتب اضافي قدره مليم واحد يوميا زيادة على راتبه اليومي .
وتقدر الغرامات طبقا لجدول العقوبات الذي يصدره مفتش السجون العام .

علامات امتياز حسن السلوك

(أ) المجرم الذي يحصل على شريط امتياز واحد لحسن السلوك يضع شريطا واحدا على ذراعه الأيسر ويبقى اللبدة بدون علامة .
(ب) المجرم الذي يحصل على شريطين يضع شريطين على ذراعه الأيسر وعلامة كاكى بشكل هندسي (معين) على اللبدة .

* هذه المادة أدرجت هنا حسب التعديل الصادر به القرار المؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩١٣

(ج) المجرم الذى يحصل على ثلاثة أشرطة يضع ثلاثة أشرطة على ذراعه الأيسر وعلامة بيضاء بشكل هندسى (معين) على اللبدة .

(د) المجرم الذى يحصل على الشريط الرابع يضع أربعة أشرطة على ذراعه الأيسر وعلامة بيضاء بشكل هندسى (معين) على اللبدة .

(١٠) كل مسجون نقص مجموع النقود المقيدة باسمه عن ٣٦٥ مليا بسبب الغرامات التى توقعت عليه يعتبر كأنه مازال تحت التجربة .

تعليم المسجونين

(١١) يقضى كل مسجون ساعة فى المدرسة يوميا للتعليم فيها الا اذا أعفى من ذلك بأمر من مفتش السجون العام ويقسم تعليم المسجونين الى أربع درجات بحسب درجة التقدم فيه ويشار الى هذه الدرجات بمحروف (أ) و(ب) و(ج) و(د): فالدرجة حرف (أ) يراد بها التعليم الذى يحصل عليه مسجون متوسط الكفاءة فى خلال سنة واحدة اذا كان مواظبا على التعليم فيها ، والدرجتان (ب) و(ج) يراد بهما التعليم الذى يحصل عليه مثل ذلك المسجون فى خلال سنتين أو ثلاث سنين بحسب الأحوال اذا كان مواظبا على التعلم فيها .

أما الدرجة حرف (د) فيراد بها التعليم الذى يحصل عليه مثل ذلك المسجون بعد خمس سنين اذا كان مواظبا على التعليم فيها .

(١٢) عند ما يبلغ المسجون فى التعليم درجة حرف (أ) يعطى جائزة قدرها ٢٥٠ مليا ، وعند ما يبلغ فيه درجات حروف (ب) و(ج) و(د) يعطى جائزة قدرها ٥٠٠ أو ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ مليم بحسب الأحوال ويعطى شريطا عن كل درجة يبلغها .

واذا بلغ المسجون فى التعلم درجة حرف (د) أصبح غير ملازم بالحضور الى المدرسة للتعلم فيها .

علامات التقدم فى المدرسة

(أ) المجرم الذى يصل الى درجة حرف (أ) فى التعليم بالمدرسة يضع شريطا صغيرا عموديا على اللبدة فوق علامة السلوك ان وجدت .

(ب) المجرم الذى يصل الى درجة حرف (ب) فى التعلم بالمدرسة يضع شريطين صغيرين عموديين على اللبدة فوق علامة السلوك ان وجدت .

(ج) المجرم الذى يصل الى درجة حرف (ج) فى التعليم بالمدرسة يضع ثلاثة
أشرطة صغيرة عمودية على اللبدة فوق علامة السلوك ان وجدت .

(د) المجرم الذى يصل الى درجة حرف (د) فى التعليم بالمدرسة يضع أربعة
أشرطة صغيرة عمودية على اللبدة فوق علامة السلوك ان وجدت .

(١٣) اذا قضى مسجون مدة التجربة ووجد غير صالح للتعليم لضعف فى قواه
العقلية أو لتقدمه فى السن أو لضعف فى قواه الجسمية جاز لمفتش السجون العام
إعفاؤه من الزامه بالتعليم .

(١٤) إذا كان المسجون قد تعلم قبل قبوله بالمحل الخاص المواد الجارية تعليمها
فى المدرسة جاز لمفتش العام إعفاؤه من التعلم فيها ويعطى للمسجون المعفى بالكيفية
المذكورة شريط امتياز خاص بشكل نجمة حمراء على اللبدة فوق علامة السلوك
ان وجدت ولكنه لا يمنح الجوائز المنصوص عليها فى المادة ١٢

(١٥) تهرز كذلك درجات حروف (أ) و (ب) و (ج) و (د) للدلالة على
التقدم الذى يصل اليه المسجونون فى تعلم الصنعة .

فالدرجات حرف (أ) و (ب) و (ج) تدل على درجة التقدم الذى يصل اليه كل
مسجون متوسط الكفاءة بعد اشتغاله سنة واحدة أو ستين أو ثلاث سنين بحسب
الأحوال اذا كانت مواظبا على الاشتغال فيها ولا تمنح درجة حرف (د) إلا الى
المسجون الذى يصل الى درجة استثنائية فى التقدم بعد وصوله درجة حرف (ج) .
ويعطى للمسجون شريط امتياز واحد ويمنح مليا اضافيا يوميا عن كل درجة يصلها
غير درجة حرف (د) .

(أ) المجرم الذى يصل من التقدم فى صنعته الى درجة حرف (أ) يضع شريطا
واحدا على ذراعه الأيمن .

(ب) المجرم الذى يصل من التقدم فى صنعته الى درجة حرف (ب) يضع
شريطين على ذراعه الأيمن .

(ج) المجرم الذى يصل من التقدم فى صنعته الى درجة حرف (ج) يضع ثلاثة
أشرطة على ذراعه الأيمن .

(د) المجرم الذى يصل من التقدم فى صنعته الى درجة حرف (د) يضع أربعة
أشرطة على ذراعه الأيمن .

المجرم العائد للإجرام يميز عن غيره ممن لم يسبق لهم الوجود بالاصلاحية بالباسه علامة حمراء بشكل هندسى (معين) في منتصف ذراعه الأيسر .

(١٦) اذا وصل المسجون من التقدم في صناعته الى درجة حرف (د) يمنح زيادة على الإفراج عنه جائزة استثنائية قدرها ٢٠٠٠ مليم وهذا اذا اقترحت ذلك اللجنة المشكلة طبقا لأحكام المادة ٤ من القانون السالف الذكر .

ويمحور استبدال الجائزة المذكورة بأخرى قدرها ٤٠٠٠ مليم بالنسبة لمثل ذلك المسجون اذا كان حسن السير وصار اعفاؤه من التعلم في المدرسة طبقا لأحكام المادة ١٤

(١٧) لا يكون للمسجون الذى قد ألم بصناعته قبل دخوله المحل الخاص حق في الراتب الاضافى ولا في أشرطة الامتياز التى تعطى بعد الوصول الى درجات حرف (أ) و(ب) و(ج) الا بعد مرور سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين حسب الأحوال من يوم قبوله .

(١٨) يجرى المفتش العمومى أو من يتدبه لهذا الغرض فحصا دوريا بطريق الامتحان على تعليم المسجونين وشغلهم وذلك لمعرفة الدرجة التى وصلوا اليها في التعلم ودرجة التقدم التى وصلوا اليها في الصناعة .

ملابس المسجونين

(١٩) تقررت الملابس الآتى بيانها للمسجونين بالمحل الخاص :

المسجونون الذين تحت التجربة — يلبسون ملابس زرقاء بعلامة حمراء على الصدر في الوسط .

المسجونون اللاتى تحت التجربة — يلبسون جلابيب بيضاء بعلامة حمراء على فتحة الصدر .

المسجونون الحاملون لشريط واحد لحسن سلوكهم — يلبسون ملابس زرقاء بدون علامة .

المسجونون الحاملون لشريطين لحسن سلوكهم — يلبسون ملابس زرقاء بعلامة كاكى على الصدر في الوسط .

المسجونون الحاملون لثلاثة شرائط لحسن سلوكهم — يلبسون ملابس زرقاء بعلامة بيضاء على الصدر في الوسط .

المسجونون السابق لهم الهروب أو الشروع فيه أو الذين ثبتت ادانتهم في مخالفات بالتعدي بالضرب على أحد المستخدمين — يلبسون الملابس الحمراء بعد موافقة المفتش العام (راجع بند ٢١ بعده) .

(٢٠) يحمل كل مسجون على الجهة اليسرى من صدره أشرطة بقدر عدد السنين التي انقضت من عقوبته .

(٢١) لا يجوز أن تطبق في المحل الخاص بالقناطر أحكام نظام السجون الخاصة بتقرير ملابس حراء للمسجون الذي يشتهر بالشراسة أو بالسلوك الخطر إلا بعد موافقة المفتش العام .

النقود التي يكتسبها المسجونون

(٢٢) يدون في دفتر خاص حساب النقود التي يكتسبها المسجون لسبب حسن سلوكه أو تعلمه في المدرسة أو عمله اليدوي طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

(٢٣) لا يجوز تسليم الرواتب التي يتناولها المسجون لسبب حسن سلوكه إلا بعد الافراج عنه وبعد خصم الغرامات التي توقعت عليه ولا يجوز خصم الغرامات من النقود الأخرى التي يكتسبها المسجون إلا إذا زاد مجموع تلك الغرامات على المبلغ المقيد لحسابه لسبب حسن سلوكه .

(٢٤) يجوز للمسجونين أن يصرفوا النقود التي يكتسبونها لأعمالهم اليدوية أو لتعلمهم في مشترى المواد الغذائية من مخزن المحل الخاص المشار إليه في المواد التالية .

الامتيازات التي تمنح للمسجونين

(٢٥) ينشأ في ملحقات المحل الخاص بالقناطر مخزن لبيع الملابس والمواد الغذائية ولا يفتح هذا المخزن للمسجونين إلا إذا كانوا من ذوي السلوك الحسن وذلك طبقاً للأحكام الآتية بعد .

وما يشتري من المخزن المذكور من المواد الغذائية يصير تعاطيه في الحوش الخارجى ولا يجوز بحال من الأحوال ادخالها في داخله .

(٢٦) يقسم المسجونون الى أربع درجات وذلك بالنسبة للامتيازات الخاصة التي تمنح لهم طبقاً لأحكام المادة التالية :

- (١) المسجونون الحاملون لشريط امتياز لحسن السلوك .
- (٢) المسجونون الحاملون لثلاثة أشرطة امتياز أحدها لحسن سلوكهم والثاني لتعلمهم والثالث لعملهم اليدوي .

- (٣) المسجونون الحاملون لستة أشرطة امتياز اثنان منها لحسن سلوكهم واثنان لتعلمهم واثنان لعملهم اليدوى .
- (٤) المسجونون الحاملون لتسعة أشرطة امتياز ثلاثة منها لحسن سلوكهم وثلاثة لتعلمهم وثلاثة لعملهم اليدوى .
- (٢٧) مسجونو كل من الدرجات الأربع المذكورة يعفون من ملزومية تقييدهم بالحديد وتمنح لهم الامتيازات الآتية :
- فمسجونو الدرجة الأولى يجوز لهم شراء أحذية من المخزن .
- ومسجونو الدرجة الثانية يجوز لهم الدخول فى المخزن وفى الحوش الخارجى مدة نصف ساعة مرة واحدة فى الأسبوع .
- ومسجونو الدرجة الثالثة يجوز لهم الدخول فى المخزن وفى الحوش الخارجى مدة نصف ساعة مرتين فى الأسبوع .
- ومسجونو الدرجة الرابعة يشتغلون خارج المحل الخاص كلما كان ذلك ممكنا ويجوز لهم الدخول فى المخزن (الكتين) فى جميع الأيام ويجوز لهم شراء ملابس من مخزن السجن زيادة على التى تصرف لهم .

الزيارات

- (٢٨) يسمح لأقارب وأصدقاء كل مسجون بزيارتهم له وذلك طبقا للوائح ويجوز أن تكون الزيارة فى الحوش الخارجى للمحل الخاص ولا يتقيدون بأحكام اللوائح فى هذا الشأن اذا كان المسجون حاملا لتسعة أشرطة امتياز ثلاثة منها لحسن السلوك وثلاثة للتعليم فى المدرسة وثلاثة للعمل اليدوى .
- (٢٩) المسجون الذى لا يكون من مسجونى الدرجات المذكورة آنفا اذا كان حاملا لأربعة أشرطة امتياز لحسن السلوك ولكنه لا يستطيع الحصول على أشرطة امتياز بسبب التعلم فى المدرسة أو للعمل اليدوى وذلك لوجود عاهة عقلية أو جسمية عنده يجوز منح الامتيازات الآتية الذكر اليه بعد موافقة المفتش العام .
- (٣٠) يفرج عن المسجون الحامل لثلاثة أشرطة امتياز لحسن السلوك اذا وصل الى درجة حرف (د) فى التعلم فى المدرسة وفى العمل اليدوى ٥

ناظر الداخلية	ناظر الحقانية مؤقتا
محمد سعيد	حسين رشدى

توزيع جزيئات الجزيئين المتعادين الاجرام

الاول	ثاني	ثالث	رابع
<p>1. انخرج صحن طاعة أو اوس ناموس الاملاحة أو رأى مستخدم يا أو الامحال أو اماطيا (قوة 1 و 12 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>2. التكل من التكل أو صم الاحتيا به أو التوقف مه (قوة 3 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>3. التكم أو الاستغناء أو التلطف بالاطل خارجة من حد الاداب والتخرج من حد الاداب سواء كان بالقل أو بالاشارة (قوة 4 و 5 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>4. التكم أو التصفير أو ابحاث فائقة مكتوبة لراحة السجين (قوة 7 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>5. ترك اوده أو التلطف المية له أو رجل مثله بغير موجب (قوة 8 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>6. التكل أو التلطف من اجل المدد لذلك (قوة 10 من المادة 73 من اللائحة)</p> <p>7. اصلاؤه شيئا لسجين أو اخله به بدون اذن (قوة 12 من المادة 73 من اللائحة)</p>	<p>1. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>2. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>3. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات خمسة أيام ونصم 5 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>4. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 5 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>5. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 5 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>6. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 5 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>7. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات أربعة أيام ونصم 5 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p>	<p>1. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>2. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>3. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>4. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>5. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>6. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>7. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p>	<p>1. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>2. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>3. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>4. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>5. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>6. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p> <p>7. جبهة حبسا افرادا وقصوه على غداة الجزيئات ستة أيام ونصم 6 ملجم عا اكتبه ونصم شريط اتيار</p>

تموضع جرائم الجرمين المتعادين الجرام
(تابع)

نوع المخالفة	أول مخالفة أو مخالفة بسيطة	ثاني مخالفة توفقت في جبرالسة	ثالث مخالفة توفقت في جبرالسة أو مخالفة أشد من الثانية
١٦	الأعمال الاصحابية ضد أحد موطنى الاصلاحية أو مستندبها أو الإطعام الشديد أو التكرار مل جرم آخر (قوة ٢ من المادة ٧٥ من اللائحة)	١٢ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ٣٠ يوما ونصم ٣٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز	٣٦ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٨٠ يوما ونصم ١٨٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز
١٧	التسبب عمدا في اطلاق جن من جن الجناء السجين أو الامارات المنطقة به اطلاقا بالما (قوة ٤ من المادة ٧٥ من اللائحة)	٢٤ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٢٠ يوما ودفع جن ما اطلقه من القودر المكسبه ونصم شريط ايتياز	٣٦ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٨٠ يوما ودفع جن ما اطلقه من القودر المكسبه ونصم شريط ايتياز
١٨	مراقبة أدوات أو حدة تشيل من سمجون آخر أو من اخرون أو من الورقة (قوة ٥ من المادة ٧٥ من اللائحة)	١٢ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ٣٠ يوما ونصم ٣٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز	٣٦ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٢٠ يوما ونصم ١٢٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز
١٩	السلوك العيب أو الايتان بمل فالح مناف للاآداب مع سمجون آخر (قوة ٥ من المادة ٧٥ من اللائحة)	٢٤ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ٦٠ يوما ونصم ٦٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز	٣٦ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٢٠ يوما ونصم ١٢٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز
٢٠	تفدية بالقرب أو المصوم على أحد موطنى الاصلاحية أو رأى مستخدم آخر بها (قوة ٥ من المادة ٧٥ من اللائحة)	١٢ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ٥٦ يوما ونصم ٦٠ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز	٣٦ جلدته وقته لفرقة الثاذيب الغصوصة لمدة ١٦٨ يوما ونصم ٣٦٥ ملأيا عما اكتسبه ونصم شريط ايتياز

أمر عال

قانون نمرة ١٥

بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة من لجنة أو سلطة إدارية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات للحاكم الأهلية الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية، وموافقة رأى مجلس النظارة، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ - كل حكم صادر بالحس من لجنة إدارية ينفذ بموجب أمر تكون صيغته مصدقا عليها من ناظر الحفانية .

مادة ٢ - المبالغ المستحقة للحكومة بمقتضى حكم صادر من لجنة أو سلطة إدارية يجوز تحصيلها بواسطة الاكراه البدنى طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات ويكون الحال كذلك فى تحصيل المبالغ المطلوبة للحكومة بمقتضى معائنات الاثبات التى تجريها جهات الاختصاص بالتطبيق للقوانين واللوائح وتكون تلك المعائنات قائمة مقام الأحكام .

مادة ٣ - يجوز استبدال الاكراه البدنى بالعمل اليدوى أو الصناعى طبقا لأحكام القانون المذكور .

مادة ٤ - ناظر الديوان صاحب الشأن يعين بقرار منه جهة الادارة التى تصدر الأمر بتنفيذ أحكام الحبس والاكراه البدنى والتي يكون أمامها اختيار العمل باليدوى أو الصناعى .

مادة ٥ - تنفيذ الأحكام أو معائنات الاثبات المذكورة بطريق الجزى يكون بالتطبيق لأحكام الأمر الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

- مادة ٦ — لا يسرى أمرنا هذا على الأحكام الصادرة من لجان الجوارك .
- مادة ٧ — يلغى كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من الأحكام السابقة .
- مادة ٨ — على نظار الداخلية والأشغال العمومية والمالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا على كل من هم فيما يخصه . ويكون العمل بموجبية من أول يناير سنة ١٩٠٥ م .
- مدير برى مايدن في ٢٠ رمضان سنة ١٣٢٢ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤)

نعباس حليمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

ناظر الأشغال العمومية

نخري

ناظر المالية

أحمد مظلوم

ناظر الحقانية

ابراهيم فؤاد

نظارة الداخلية

قرار بشأن أوامر تنفيذ أحكام المجلس الصادرة من اللجان
أو السلطات الادارية التابعة لنظارة الداخلية

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤
بشأن تنفيذ أحكام اللجان الادارية ؛

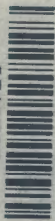
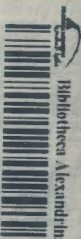
قرر ما هو آت :

مادة ١ — أوامر تنفيذ أحكام المجلس الصادرة من اللجان أو السلطات الادارية
التابعة لنظارة الداخلية وأوامر التنفيذ بالاكرام البدنى يكون اصداؤها من مأمور المركز
أو القسم التابع له الشخص المحكوم عليه أو ممن ينوب عنه كما أن اختيار العمل اليدوى
أو الصناعى يكون أمام أحد الموظفين المذكورين .

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من أول يناير سنة ١٩٠٥ م

تحريرا فى ٣٠ شوال سنة ١٣٢٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

مصطفى فهمى



0519737